معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المساعدات العينية مقابل النقدية:

دراسة إحصائية على عينة من العائلات الفلسطينية

سليمان ربضي

عوض مطرية

2009

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

غانية ملحيس (الرئيسة)، سامر خوري (نائب الرئيس)، غسان الخطيب (أمين الصندوق)، لؤي شبانة (أمين السر)، نبيل قدومي، هبة حندوسة، جورج العبد، رجا الخالدي، رامي الحمد الله، رضوان شعبان، طاهر كنعان، صبري صيدم، سمير حليلة، نعمان كنفاني (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2009 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 4/2987053، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: http://www.mas.ps

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المساعدات العينية مقابل النقدية:

دراسة إحصائية على عينة من العائلات الفلسطينية

سليمان ربضي

عوض مطرية

2009

المساعدات العينية مقابل النقدية:دراسة إحصائية على عيّنة من العائلات الفلسطينية

الباحثون: د. سليمان ربضي، اقتصادي، وخبيرة في التنمية الاقتصادية.
د. عوض مطرية، اقتصادي صحي، جامعة بيرزيت، وباحث زائر في (ماس).

المراجعة والتقييم: د. محمود الجعفري، أستاذ الاقتصاد، ومدير معهد الإدارة والاقتصاد، جامعة القدس، القدس

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل وكالة التعاون الاسباني (AECID) من خلال منظمة التعاون من أجل السلام (ACPP)

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2009
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

تقديـــــــم

تحتل المفاضلة بين المساعدات العينية الغذائية والمساعدات النقدية المباشرة مكاناً بارزاً في الأدبيات النظرية للتنمية والتطوير. وتشكل تلك المفاضلة أيضاً أساس الأبحاث التي ترمي إلى تحديد الأسلوب الأكثر فعالية والأسرع لإغاثة المنكوبين أو دفع أجور العمال في برامج التشغيل في المناطق المنكوبة.

يتمحور السؤال الأساسي في المفاضلة بين المساعدات العينية والنقدية حول الأثر السلبي الممكن للمساعدات الغذائية على الأسعار والإنتاج وبنية الحوافز في الاقتصاد المحلي. ولقد عانى هذا النقاش من تشوش كبير بسبب السمعة السيئة التي أحاطت، ومازالت تحيط، بالمساعدات الغذائية. إذ غالباً ما تم استخدام هذه المساعدات لأغراض سياسية وتجارية مصلحية من قبل المانحين، وغالباً ما كانت هذه المساعدات تأتي بسبب وجود فوائض إنتاج في الدول الغنية وليس بسبب، أو ليس فقط بسبب، حاجة الدول الفقيرة إليها.

على الرغم من أن الأدبيات النظرية تحبذ بشكل عام دفع أجور نقدية للعمال في برامج التشغيل الطارئة، إلا أن هناك أيضاً حججاً قوية لصالح دفع أجور عينية لقاء العمل. تتلخص إحدى هذه الحجج بأن إنفاق الأجور النقدية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وإلى التأثير سلبياً على مستوى حياة الأفراد الفقراء غير المشمولين ببرامج التشغيل بالتالي.

تسعى الدراسة الحالية إلى مساعدة المانحين على معرفة أي الطرق أكثر فعالية لتقديم المساعدات إلى الفقراء، ضمن ظروف اقتصاد الأراضي الفلسطينية وبنى العائلات الفلسطينية وشروط الفقر السائدة في الضفة والقطاع. وتطبق الدراسة، بهدف الحصول على جواب، أساليب التحليل الإحصائية على نتائج مسح الأسرة (PPP) الذي ضم عينة

من 2087 أسرة فلسطينية، والذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2006. هذا يعني ان الدراسة تسعى لاستخلاص جواب على أرضية ردود فعل الاسر ذاتها، واساليب التأقلم المختلفة التي طبقتها/ أو ستطبقها عند التعرض لازمات اقتصادية تؤثر بشكل جوهري على مستوى الحياة فيها. هذا التحليل يتيح فرصة جيدة لفهم بنى العائلات الفقيرة، وتأثير نطاق وأشكال الثروات والموارد المختلفة التي تمتلكها، على شكل المساعدات المثلى بالنسبة لها. الدرس الأهم من هذه الدراسة يتلخص في انه ربما لا يوجد هناك أسلوب واحد أمثل للمساعدات، إذ أن رفاه بعض العائلات يمكن أن يكون اكبر عند تلقي مساعدات عينية وليس نقدية، في حين أن الوضع معاكس بالنسبة لعائلات أخرى.

أود في هذا التقديم أن أعبر عن امتنان معهد ماس لوكالة التعاون الاسباني (AECID) ومنظمة التعاون من اجل السلام الاسبانية (ACPP) على مساهمتهم في تمويل هذه الدراسة وتمويل وحدة أبحاث الأمن الغذائي في معهد ماس.

نعمان كنفانـــي
المديـــر العـــام

الملخص التنفيذي

مقدمـــــة:

شهدت الأراضي الفلسطينية، منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000، ارتفاعاً حاداً في معدلات نقص الأمن الغذائي ومعدلات الفقر. ويعزى هذا الأمر بشكل أساسي على تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة الظروف السياسية المتفاقمة. وهو الوضع الذي أدى إلى جعل 76% من سكان الأراضي الفلسطينية يتلقون مساعدات من الجهات المانحة المختلفة.

أظهرت التجارب الدولية والمحلية أن كلا من المساعدات النقدية والعينية تساهمان في التخفيف من نسب الفقر وفقدان الأمن الغذائي في المجتمعات التي تعاني من أزمات سياسية واقتصادية حادة. ولكن السؤال الجوهري الذي يتوجب على الجهات المانحة الإجابة عليه هو أي الطريقتين، المساعدات النقدية أم العينية، هو أكثر فاعلية وتحت أية ظروف.

تحاول هذه الدراسة الإجابة على ذلك السؤال. وتطبق لهذا الغرض تقنيات التحاليل الإحصائية المختلفة: تحليل العوامل (Factor analysis)، وتحليل المجاميع (Cluster analysis)، وتحليل التمايز (Discriminate analysis). تسعى الدراسة إذا إلى تطوير واستخدام أدوات تحليلية يمكن أن تساعد على تحديد واختيار السياسة المثلى التي تقود إلى تعظيم المكاسب من المساعدات، والى تعظيم رفاه الأفراد والأسر التي تتلقى مساعدات.

منهجية الدراسة:

تطبق الدراسة الأساليب الإحصائية التالية:

تحليل العوامل: يستخدم هذا التحليل لتقليص عدد المتغيرات التي تفسر ظاهرة معينة إلى عدد محدود يمكن استخدامه في المعالجة النظرية اللاحقة.

تحليل المجاميع:يستخدم هذا التحليل لتوزيع الأسر إلى مجموعات لها صفات مشتركة وهو ما يتيح بالتالي إمكانية استخلاص قواعد عامة لمجموعات الأسر وليس لكل أسرة منفردة على حدة.

تحليل التمايز: يستخدم هذا التحليل للتأكد من صواب تصنيف الأسر (العائلات) إلى مجموعات وللتأكد من دلالة المتغيرات التي تميزهم وتفصلهم عن بعضهم البعض.

تستخدم الدراسة لإجراء التحليلات الإحصائية السابقة الذكر النتائج والمعلومات التي جاء بها "مسح الأسرة" الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2006. ولقد وفر هذا المسح معلومات ثمينة عن درجات الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي الذي تعيشه 2087 أسرة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. كما وفر المسح معلومات عن الأنماط الغذائية للعائلات وتطور هذه الأنماط إلى جانب رؤى العائلات نفسها لظروفها وللتحولات التي طرأت عليها.

النتائـــج:

تحليل العوامل

اظهر الاختبار الأولي باستخدام مقياس (KMO measure) واختبار (Bartlett's test) أن قائمة المتغيرات المتضمنة في التحليل مناسبة لتحليل العوامل. بالتالي، تم استخدم تحليل العناصر الأساسية لاستخلاص ستة متغيرات أساسية من 17 متغير لتفسير التباين بين العائلات. وظهر ان هذه المتغيرات تفسر أكثر من 70% من التفاوت الكلي. كما تم استخدام تقنية (Varimax Rotation) لتقدير حصص هذه المتغيرات.

أدى التحليل إلى استخلاص المتغيرات الستة التالية:

1- استراتيجيات التكيف؛ 2- السلوك الاستهلاكي؛ 3- درجة فقر الأسرة؛4- نوع المواد الغذائية المستهلكة؛ 5- العمل ومستوى التعليم؛ 6-البطالة ومكان الإقامة.

تحليل المجموعات

توصل تحليل المجموعات إلى إمكانية تقسيم العائلات الفلسطينية إلى خمس مجموعات:

المجموعة الأولى: تتكون هذه المجموعة من عائلات تستخدم استراتيجيات التأقلم عند حدوث أزمات اقتصادية وسياسية. ولقد قامت هذه العائلات بتغيير سلوكها الغذائي بسبب فقرها ولأنها عائلات كبيرة. لكن هذه العائلات لا تزال تعتمد على وسائلها الخاصة لسد احتياجاتها. وبالنسبة لهذه المجموعة فإن سياسات المانحين يجب أن تتوجه نحو إعطائها مساعدات نقدية وعينية في آن واحد دون التركيز على إحداها فقط.

المجموعة الثانية: هذه المجموعة تطبق استراتيجيات تأقلم يحالفها النجاح أكثر من الأولى، وعلى عكس عائلات المجموعة الأولى لم تغير عائلات هذه المجموعة عاداتها الغذائية. الاسر هنا تقع فوق خط الفقر وتعتمد كلياً على مواردها الخاصة. هذه العائلات لا تحتاج في واقع الأمر إلى أية مساعدات عينية كانت أو نقدية.

المجموعة الثالثة: تطبق العائلات في هذه المجموعة استراتيجيات شديدة، وخصوصاً لجهة تقليص كمية المواد الغذائية المستهلكة. العائلات في هذه المجموعة تعاني أيضاً من الفقر وهي عائلات كبيرة العدد. وتعتمد إلى حد كبير على المساعدات والاقتراض. العائلات في هذه المجموعة يمكن أن تستفيد من المساعدات النقدية، ولكنها بحاجة أكثر إلى مساعدات عينية.

المجموعة الرابعة: تعني العائلات في هذه المجموعة من مشاكل حادة بالتوافق مع استراتيجيات التأقلم التي تتبناها. وضع العائلات هنا يشابه العائلات في المجموعة الثالثة على الرغم من أن درجة الفقر فيها اقل حدة. هذا يعني، أن العائلات في هذه المجموعة تستخدم إستراتيجية التأقلم بكثافة، بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية، وهي تمول كل مشترياتها تقريباً بالدين. على الجهات المانحة أن تؤمن مساعدات نقدية للعائلات في هذه المجموعة.

المجموعة الخامسة: العائلات في هذه المجموعة تعاني من العامل الأول (مثل المجموعة 1،3،4) والتوصية إلى المانحين هي بتوفير مساعدات نقدية وعينية للعائلات في هذه المجموعة.

الخلاصـــــة

اتضح لنا من خلال هذه الدراسة، وجود عدد من المشاكل الكامنة في مجال الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية. كما أظهر التحليل وجود علاقة قوية بين الفقر، والدخل، وفقدان الأمن الغذائي. ولقد تم تطبيق أدوات التحليل الإحصائي لتوزيع العائلات الفلسطينية في مجموعات ويمكن لهذا التوزيع أن يساعد في صياغة سياسات مناسبة لمساعدة هذه الأسر. ولقد قامت الدراسة بتحديد احتياجات العائلات في المجموعات المختلفة والتوصية ببرامج مساعدات محددة لها. على ان هناك حاجة لا تزال لإجراء أبحاث معمقة تهدف إلى تحديد الكميات الدقيقة للأغذية ونوعيات الأغذية التي يجب تقديمها لهذه الأسر.

التوصيات:

هناك حاجة لإجراء أبحاث إضافية لتقييم الأسباب وراء نقص الأمن الغذائي ونتائج هذا النقص في الأراضي الفلسطينية. وهناك حاجة أيضاً لإدخال محددات إضافية في التحليل إلى جانب الفقر. هذه الأبحاث يمكن أن تؤدي إلى تحسين كبير في سياسات تقديم المساعدات. ومثل هذا الجهد لا يمكن انجازه إلا عبر تعاون مكثف بين الأطراف المختلفة المانحة للمساعدات والمتلقية لها. إن برامج المساعدات الغذائية يمكن أن تساعد في تقليص اللا أمن الغذائي وعلى رسم السياسات الضرورية لمعالجة نقص الأمن الغذائي. هناك حاجة أيضاً إلى استخدام معايير مرنة تلاءم الظروف في المناطق المختلفة. ويجب توجيه جهد خاص لوضع استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تسود في غزة والتي تولدت عن الغزو الإسرائيلي في أواخر العام 2008.